

# أثر قياس وتقدير مخاطر المراجعة على جودة تقرير المراجع الخارجي - من وجهة نظر المراجعين دراسة حالة ولاية الخرطوم

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة جامعة  
البحر الأحمر.

د. فاطمة علي مصطفى

## المستخلص

تناولت هذه الدراسة تأثير قياس مخاطر المراجعة على جودة تقرير المراجع الخارجي، هدفت الدراسة إلى التعريف بمخاطر المراجعة وإمكانية قياسها، والأثر الذي يتركه قياس مخاطر المراجعة على درجة جودة تقرير المراجع الخارجي، تمثلت مشكلة الدراسة في التسؤال التالي: ماهو أثر قياس وتقدير مخاطر المراجعة على جودة تقرير المراجع الخارجي؟. اعتمدت الدراسة على عدد من المناهج منها، المنهج التاريخي، المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، ليس هنالك قصور في أساليب اكتشاف مخاطر المراجعة وتقييمها، تعد مخاطر المراجعة من معوقات تحقيق الجودة في تقرير المراجعة، تهتم مكاتب المراجعة بنتائج قياس المخاطر عند تنفيذ عملية المراجعة، قياس مخاطر عملية المراجعة تدعم أهمية جودة تقرير المراجع الخارجي. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها، ضرورة الالتزام بمعايير تقرير المراجعة، ووضع معايير خاصة بجودة تقرير المراجعة، ضرورة التزام المراجع الخارجي بقياس وتقدير مخاطر المراجعة وتقييمها باستمرار، استحداث أساليب أكثر تطوراً تسهم في التقدير السليم لمخاطر المراجعة وقياسها، زيادة التدريب والتأهيل واستمراريته لدعم جودة تقرير المراجع الخارجي.

## Abastract

This study discussed the impact of measurement of auditing risks on the quality of external auditor report. The study aimed to identify the risks of auditing, the possibility of measuring it and the effects of measurement of auditing risks on the quality of external auditor report. The problem of the study can be represented in the following question:

What is the impact of measurement and auditing risks rating on the quality of external auditor report?. The researcher adopted historical deductive. Inductive and analytical descriptive methods to conduct the study. The study findings are, there is no shortcomings in the methods used for finding out auditing risks and how to assess it. Auditing risks are considered as one of the obstacles that minimize the quality in auditing report. Auditing offices care of risks measurement results in implementing auditing process. Measurement of auditing risks support the importance of the quality of external auditor report. The study recommends the following: Need for commitment of external auditor to measure, rate and assessing auditing risks continuously. In making accurate rate and estimation of measurement and risks of auditing. Ongoing training and quality of external auditor report.

## أولاً: الإطار المنهجي

### تمهيد

تعدد مستخدمو تقرير المراجع الخارجي وتعددت احتياجاتهم واعتمادهم عليه في الكثير من القرارات المهمة الحالية والمستقبلية، كما أن مهنة المراجعة قدمت معايير مهمة تعتبر ضماناً مهماً في التعامل مع التقارير المقدمة من قبل المراجع الخارجي الأمر الذي يزيد من الاعتمادية عليها، بالإضافة إلى ذلك ما زاد من أهمية توافر تقارير مراجعة ذات جودة عالية، التوسع الكبير والتقدم الاقتصادي في المجالات الصناعية والتجارية والخدمية والمنافسة الكبيرة بين المستثمرين. يضيف تقرير المراجع الثقة

في القوائم المالية مما يزيد من الاستثمارات وتوسيع أسواق المال، حماية المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية من مخاطر سوء عرض القوائم المالية ومخاطر التلاعب في تلك القوائم المالية.

تتعرض مهنة المراجعة كغيرها للعديد من المخاطر التي تؤثر سلباً في تقديمها خدمة ذات جودة عالية، تجابه مراجعة المخاطر في كل مراحل وخطوات تنفيذ المهنة، وتمثل مرحلة تقديم التقرير خلاصة عملية المراجعة الأمر الذي يتطلب تقدير وقياس المخاطر حتى لا يقدم تقرير مراجعة مخالف للواقع ويؤدي إلى تشويه الحقائق وتضليل المستخدمين.

## مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ماهو أثر قياس وتقدير مخاطر المراجعة على جودة تقرير المراجع الخارجي؟.

## أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة بالآتي: الأهمية العلمية، تتمثل في: إضافة للإطار النظري للمراجعة من خلال مدها باسس قياس مخاطر المراجعة، وجودة تقرير المراجع الخارجي. ندرة الدراسات التي تختبر تأثير كل من مخاطر المراجعة وجودة تقريرها، التعريف بسبل تحقق الثقة في التقرير. اما الأهمية العملية، تتمثل في: المساعدة في وضع الأسس التي تدعم جودة تقرير المراجع الخارجي. وازهار الدور المهم للتطبيق الفعال لجودة تقريره. بيان مخاطر المراجعة التي تحد من جودة تقرير المراجع الخارجي وكيفية الحد منها.

## أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:  
توسيع المعرفة بمخاطر المراجعة وإمكانية قياسها والتعريف بجودة تقرير المراجع الخارجي.

التعرف على أثر تحديد وقياس مخاطر المراجعة على تقرير المراجع الخارجي.  
معرفة أسباب ضعف الاهتمام بقياس مخاطر المراجعة.  
زيادة ثقة المستخدمين من خدمة المراجعة، بتوفيرها لتقرير مراجع خارجي أكثر جودة.

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على المناهج البحثية التالية:  
المنهج الاستنباطي: يعتمد عليه في تحديد طبيعة المشكلة وفي صياغة الفرضيات.  
المنهج التاريخي: لتتبع الدراسات السابقة.  
المنهج الاستقرائي: اختبار الفرضيات وتحليل البيانات.  
المنهج الوصفي التحليلي: لدراسة العلاقة بين المتغيرات.  
فرضيات الدراسة: تختبر الدراسة الفرضيات الآتية:  
الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقدير مخاطر المراجعة ومهنة المراجعة.

الفرضية الثانية: تقدير مخاطر المراجعة تؤثر في جودة تقرير المراجع الخارجي.  
مصادر الدراسة: تتمثل مصادر جمع بيانات الدراسة بالآتي: المصادر الثانوية: الكتب، الدوريات والمجلات، الرسائل العلمية، الندوات والمؤتمرات. أما المصادر الأولية: استخدام قائمة الاستبانة.

## حدود الدراسة:

تنحصر حدود الدراسة في الآتي: الحدود الزمانية: 2017م. اما الحدود المكانية: مكاتب ووحدات المراجعة بولاية الخرطوم.

## هيكلية الدراسة

تتضمن الدراسة مقدمة، وثلاثة محاور وخاتمة، المقدمة تشمل الإطار المنهجي والدراسات السابقة المحور الاول: مخاطر المراجعة، المحور الثاني: جودة تقرير المراجع الخارجي، المحور الثالث: الدراسة الميدانية، أما الخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات. ثم المراجع والملاحق.

## ثانياً: الدراسات السابقة

### 1 (دراسة محمد حسني عبدالجليل، م2) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الإفصاح بالقوائم المالية وتقرير المراجع الخارجي يشوبه قصور كبير، فشل القوائم المالية في إشباع حاجة المستثمرين لنوعيات معينة من المعلومات. هدفت الدراسة إلى اقتراح أساليب تؤدي إلى زيادة فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وتقرير المراجع الخارجي، استخلاص مؤشرات عن قصور

الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وتقرير المراجع الخارجي. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، معايير المحاسبة المصرية اخذت بمفهوم الإفصاح الإعلامي الذي يركز على منفعة المعلومات، هناك أوجه قصور في إفصاح القوائم المالية وفي تقرير المراجع الخارجي في الإفصاح عن رأيه في بعض المجالات. أوصت الدراسة بتطوير الإفصاح في القوائم المالية وملحقاتها وتقرير المراجع الخارجي وتقرير مجلس الإدارة، تدعيم الدور الرقابي لهيئة سوق المال في نشر مجال المعلومات. يتضح للباحثان أن الدراستين تطرقتا لتقرير المراجع الخارجي إلا ان هذه الدراسة اهتمت بأشكالية تقرير المراجع الخارجي في تحقيق فعالية الإفصاح. ودراستي ركزت على تأثير قياس مخاطر المراجعة في تحقيق جودة تقرير المراجع الخارجي، كلاهما يسعى الى دعم جودة تقرير المراجع الخارجي رغم الاختلاف في استخدام الأدوات.

## 2 (دراسة، محمد حسن البرماوي، 6م) (2)

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم كفاية ما تقدمه المراجعة لمستخدمي التقارير المالية أي أصحاب المصالح المختلفة في الوحدات الاقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بالتدفقات النقدية. هدفت الدراسة إلى اقتراح إطار موسع لما ينبغي ان تكون عليه اختبارات مراجعة التدفقات النقدية، بغرض تفعيل عملية المراجعة لمواجهة الاحتياجات المتزايدة في سوق المال المصري، وتشجيع المراجعين على الدخول في هذا المجال. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، يتأثر تقرير المراجع بمفهوم مستوى الإفصاح ودرجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، مراجعة التدفقات النقدية والتقرير عنها تعد أحد مداخل تطوير وزيادة فعالية التقرير، هناك نقص في الاهتمام بمراجعة التدفقات النقدية. أوصت الدراسة بإصدار معيار مراجعة مستقل بارشادات التدفقات النقدية، تطوير معايير المراجعة لمواكبة الاتجاهات المعاصرة، تشكيل لجنة مراجعة محايدة.

يتضح للباحث ان هذه الدراسة تناولت مشكلة عدم كفاية ما تقدمه المراجعة لمستخدمي القوائم المالية بسوق المال المصري وخاصة فيما يتعلق بالتدفقات النقدية. اختلفت دراستهما عنها بتناولها مشكلة قياس مخاطر المراجعة وإمكانية الاستفادة منها في تحقيق جودة تقرير المراجع الخارجي، الاختلاف أيضاً في بيئات التطبيق.

## 3 (دراسة، خديجة مختار موسى، 8) (3)

هدفت الدراسة إلى التعرف على انواع المخاطر في المراجعة ومفهوم الاهمية النسبية والعلاقة بينهما واثرها في عملية التخطيط والاشراف والخطوات والاجراءات التي يتعين

على المراجع القيام بها. تمثلت مشكلة الدراسة في ان بعض المخاطر في المراجعة لن تؤدي الى اكتشاف كافة التحريفات الجوهرية حتى في ظل الالتزام بمعايير المراجعة. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، لا يمكن تجاهل مخاطر المراجعة كمدخل رئيسي لاداء عملية المراجعة، مخاطر المراجعة أمر واقع للمراجع الذي لايقوم باجراء المراجعة التفصيلية الشاملة، مفهوم الاهمية النسبية وخطر المراجعة وادلة الاثبات بينهما علاقة وثيقة وملازمة. أوصت الدراسة بانشاء هيئة مشتركة حكومية ومهنية واكاديمية للإشراف على مهنة المحاسبة والمراجعة وتنظيمها، على المراجع القيام بتخطيط عملية المراجعة لتوفير تأكيد معقول لاكتشاف المخاطر التي تؤثر على المراجعة.

يتضح للباحثان بأن هذه الدراسة تناولت مشكلة وجود تحريفات بالقوائم المالية رغم استنتاج خطر المراجعة بعدالة القوائم المالية، بينما تهدف دراستنا الى زيادة جودة تقرير المراجع الخارجي بالاهتمام بدراسة مخاطر المراجعة.

#### 4 (دراسة، نسيم ابراهيم زقوت،9) (4)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: كيف يمكن للمراجعة ان تكشف الاحتيال المالي؟. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، استخدام اشارات خطر المراجعة لاتجزم بوجود الاحتيال لكنها توفر علامة تحذيرية لاحتمال وجود الاحتيال ليوليها المراجع المزيد من الاهتمام والفحص والتحليل. أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني لمراجعي الحسابات، تفعيل البرامج والدورات التدريبية في مجال كشف الاحتيال المالي، وضع ضوابط وتشريعات كافية لمنع التلاعب والاحتيال بالقوائم المالية.

يتضح للباحث ان هذه الدراسة هدفت إلي تحسين فعالية المراجعة الخارجية باستخدام اشارات خطر المراجعة، بينما تناولت دراستنا قياس مخاطر المراجعة ودورها في تحقيق جودة تقرير المراجع الخارجي.

## المحور الأول: مفهوم وأنواع مخاطر المراجعة

### نشأة مخاطر المراجعة:

ارتبط مفهوم خطر المراجعة تاريخياً باستخدام المعاينة الاحصائية الذي يقوم بها المراجع، وقد كان هذا المفهوم غير واضح وغير محدد في بداية ظهوره، وهناك مجموعة من العوامل في المعاينة الاحصائية تتطلب استخدام الحكم الشخصي لمراجع الحسابات منها مستوى الثقة الذي يعتبر متمماً لخطر المراجعة (نور، 2007م، 64). منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين تم توجيه مهنة المراجعة بواسطة مدخل المراجعة على أساس الخطر، ويقوم هذا المدخل على فرضية ان وجود بعض أنواع عوامل الخطر يعتبر مؤشراً لتحريفات جوهرية محتملة في حسابات العميل محل المراجعة مما يتطلب من المراجعين عند تخطيط عملية المراجعة تقييم المخاطر التي من المحتمل ان تؤدي الى تحريفات جوهرية، ان دقة تقديرات المراجع للمخاطر تؤثر مباشرة على فعالية وكفاءة المراجعة (الوشلي، 197، 2008). وكما تبنت المنظمات المهنية الدولية والامريكية مدخل المراجعة على أساس الخطر من خلال اصدار العديد من المعايير التي تقوم على هذا المدخل وهي تتمثل في المعايير الدولية ISA No 200,240,320 والمعايير الامريكية (IFAC, 2007, 48 (SAS No 39,47,53,82,99). يرى الباحث ان المعايير التي وضعت من قبل المنظمات المهنية الدولية والأمريكية تؤكد ان المخاطر أمر محتمل الحدوث، والضرورة تقتضي التحوط لهذه المخاطر في المراجعة بتحديددها، من أجل عملية مراجعة وتقرير أكثر جودة.

### مفهوم مخاطر المراجعة:

عرفت مخاطر المراجعة بانها تلك المخاطر الناتجة عن فشل المراجع بدون قصد في تعديله رأيه في القوائم المالية بطريقة ملائمة رغم ان هذه القوائم تحتوي على تحريف جوهرية (الصحن، 54، 55، 2001). عرفت بانها احتمال إبداء المراجع رأياً غير متحفظ في قوائم مالية تحتوي على أخطاء جوهرية (إبراهيم، 57، 2009). عرفها مجمع المحاسبين الأمريكي AICPA في النشرة رقم 47 بانها المخاطر التي تؤدي الى فشل مراجع الحسابات دون ان يدري التحفظ في تقريره عندما يوجد خطأ جوهرية في القوائم المالية (عودة، 24، 2011). عرفت مخاطر المراجعة الناتجة عن الفشل في تحديد الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية مما يؤدي الى ابداء المراجع لرأي غير صحيح وهي المخاطر

الناتجة عن ثلاثة عوامل الخطر الحتمي وخطر الرقابة وخطر الاكتشاف (wendy Mary,2011,700). عرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بأنه احتمال ابداء المراجع رأياً غير سليم في القوائم المالية الخاضعة لرقابته رغم ان هذه القوائم المالية تحتوي على تحريفات جوهرية (بوسنة، 2012م، 40). وعرفت بانها ذلك الحدث الذي يفشل بسببه المراجع في ان يصيخ تقرير المراجعة عندما تكون القوائم المالية بها اخطاء مادية جوهرية (احمد، 2012م، 72).

يستنتج الباحث من تعاريف مخاطر المراجعة بانها:

تغير من نتائج المراجعة الخارجية.

اخطاء واردة الحدوث في ظل قيام عملية المراجعة، وأمر واقعي يهدد مهنة المراجعة.

الارتباط بين مخاطر المراجعة وعملية تقرير المراجعة.

تقدير المخاطر بهدف اضاء الثقة على القوائم المالية.

يستطيع الباحث تعريف مخاطر المراجعة بانها النوع من المخاطر التي تحيط بعمل المراجع الخارجي وتجعله يبدئ تقريراً مخالف لواقع القوائم المالية التي يقوم بمراجعتها مما يتسبب في الاخلال بدوره المهني.

أهمية تقدير مخاطر المراجعة: تتمثل أهمية قياس وتقدير مخاطر المراجعة في:

نتيجة ازدياد تكلفة المراجعة وانخفاض اتعابها مما دفعهم الى تخفيض تكلفة وخطر المراجعة مما زاد الاهتمام بانجاز المراجعة بطريقة أكثر كفاءة ومخرجات أقل قدر مما دفعهم الى تبني مدخل المراجعة على أساس الخطر (خرواط، 148، 147، 2009). تعتبر مخاطر المراجعة من العوامل المهمة التي يجب ان يأخذها المراجع عند التخطيط أو تصميم اجراءات المراجعة الملائمة أو تقييم أدلة وقرائن الاثبات وذلك لابداء الرأي الفني الموضوعي في القوائم المالية (حماد، 2007م، 249). تعدد المخاطر الحتمية من الأخطار الواجب تقديرها بدقة لانها تؤثر جوهرياً على كفاءة وفاعلية المراجعة (عرار، 2009، 53).

منهج المراجعة على أساس الخطر يعمل على تحقيق التوازن بين اعتبارين هما، التكلفة والمنفعة من خلال: الاقلال من الخطر المهني المتأصل في عملية المراجعة وذلك بتجنب الفحص الزائد او الناقص عما تستلزمه العمليات، والتأكد من ان اجراءات المراجعة المتبعة لها مردود ايجابي على أتعاب المهنة المؤداة بمستوى خطر مهني مقبول (الوشلي، 2008م، 99).

عملية المراجعة عرضة لمخاطر تتعلق باحتواء القوائم المالية للمنشأة على تحريفات لا يمكن للمراجع اكتشافها رغم قيامه باتباع معايير المراجعة، بسبب طبيعة المراجعة التي تؤثر في اكتشاف التحريفات والاطغاء الجوهرية (البديوي، شحاته، 2003م، 91-96). تتصف البيئة التي يعمل فيها المراجع بعدم التأكد واعتماده على أسس اختبارية كأسلوب العينات والقرارات التي تعتمد على الحكم الشخصي ويترب على هذا ان يتحمل المراجع في ابداء رأيه المهني درجة من الخطر (الاخضر، 2009م، 46). يتضح للباحث ان المراجعة تعتمد على الاحكام الشخصية للمراجع مما يزيد الخطر لمهنة المراجعة، واستقلالية وحياد المراجع يزيد الثقة في القوائم المالية ويقلل خطر المراجعة، والمخاطر تعد خسائر تؤثر سلبا على اهداف المراجعة. يستطيع الباحث اضافة الأهمية الآتية لتقدير مخاطر المراجعة: تقييم المخاطر يقدم استشارة مالية والخطط السليمة لمتخذي القرار، دعم الثقة وزيادة الاعتمادية في مهنة المراجعة.

## نموذج خطر المراجعة:

1. ان نموذج خطر المراجعة كدليل مهني يقدم توجيهها مفيدا عندما تكون مخاطر الاخطاء عالية وليس عندما تكون مخاطر التحريفات عالية (115، 1999-HoustonK124). يسعى المراجع الخارجي اثناء تأدية المراجعة الى الحصول على تأكيد معقول بخلو القوائم المالية من الاخطاء الجوهرية ويلجأ الى استخدام نموذج خطر المراجعة لتحديد مستوى الخطر المقبول كالاتي (Philip, 2008, 163):

مخاطر المراجعة المقبولة = خطر الاكتشاف x الخطر الحتمي x خطر الرقابة  
يعتمد نموذج مخاطر المراجعة على الحكم الشخصي والمهني للمراجع ولاستخدامه في تقييم المخاطر لأغراض تخطيط المراجعة يتطلب من المراجع وضع المستوى المخطط لخطر المراجعة، تقييم الخطر الطبيعي وخطر الرقابة (Messier, 2010, 87). يستنتج الباحث ان التعرف على قيمة الخطر المقبول يساعد المراجع في ابداء رأي فني موثوق، مما يعفيه من المسؤولية، وتقييم المخاطر أضحت ضرورة في ظل ماتواجهه المهنة من تعقيد كثير بالتوازي مع توسع الانشطة.  
مستويات مخاطر المراجعة: تتمثل مستويات مخاطر المراجعة في الآتي (حافظ، 2016م، 6):

مستوى المخاطر المخططة: يتم تحديد مستواها قبل دراسة وتقييم نظام الرقابة

الداخلي أو القيام بإجراءات المراجعة.  
مستوى المخاطر النهائية: تعبر عن المستوى الذي يقدره المراجع بعد اتمام  
إجراءات المراجعة التحليلية والتفصيلية.  
مستوى المخاطر الفعلية: تعبر عن المستوى الحقيقي والذي لايعلمه المراجع،  
يكون موجود من الناحية النظرية.  
يتضح للباحث ان هذه المستويات المختلفة التي يكون فيها الخطر يمكن  
ان تصفه وتبين الحالات التي يمثلها والتي على اساسها تكون الانواع المختلفة لمخاطر  
المراجعة.  
أنواع مخاطر المراجعة: هناك أربعة أنواع لمخاطر المراجعة  
هي ( نصر ، شحاته ، 2008م ، 185 ) :

أ. المخاطر الحتمية: قابلية رصيد حساب معين او نوع معين من العمليات لحدوث  
خطأ جوهري ويكون جوهريا إذا اجتمع مع غيره من الاخطاء في ارصدة الحسابات أو  
عمليات أخرى وذلك مع عدم وجود اجراءات رقابة داخلية (الضيوفي،ليبب،1998م،149).  
عرفت بانها قياس لتقدير المراجع لاحتمال وجود اخطاء جوهريّة في مجموعة  
معينة من البيانات بسبب الغش قبل أخذ اجراءات الرقابة الداخلية بعين  
الاعتبار (Alivn,2012,261).

يستطيع الباحث تعريف الخطر الحتمي بانه الاستجابة السريعة التي تتوفر في  
رصيد أو حساب أو عملية مالية لتعرضها للاخطاء لوقوعها في اخطاء غير مرتبطة  
بتأثيرات بيئة العمل المحيطة.

حالات وقوع الخطر الحتمي: تتمثل حالات وقوع الخطر الحتمي في:

الحسابات التي تتكون من مبالغ مشتقة من التقديرات المحاسبية عرضة لشك  
كبير في القياس، وتشكل مخاطر أكبر من الحسابات المكونة من بيانات روتينية وخفيفة  
نسبيا، وهناك عدة عوامل تساعد المراجع على اكتشاف الخطأ أو الاحتيال منها،  
الحسابات الكبيرة، والمعقدة عرضة للخطأ أكثر من الحسابات البسيطة، الحسابات  
التي يسهل تحويلها إلى نقدية، الحسابات المقدرة، حساب النثرية، عرضة للخطأ أكثر  
من الحسابات البسيطة (Timothy,2005,69).

الخطر الحتمي هو تقدير المراجع لاحتمال وجود اخطاء اكثر من الحد المقرر  
قبوله وقد يوجد في عملية مالية او في رصيد حساب أو في معاملة او جزء منها وذلك  
مع الاخذ في الاعتبار عدم وجود رقابة داخلية متعلقة به (الرحيلي،2004،387).

المراجع لا يستطيع أن يغير المستوى الفعلي للمخاطر الحتمية، ويستطيع تغيير مستوى تخمينها، وإن الطرق المستخدمة لتخمين المخاطر الحتمية، نفس الطرق المتبعة لفهم طبيعة المنشأة لذا تكون تكلفة التخمين منخفضة (William,2001,296).

يتضح للباحث ان مجالات المخاطر الحتمية تكثر في حالات القيم المقدره، اما في الحسابات الكبيرة يمكن تفادي هذه المخاطر بالاعتماد على التقنية في المعالجات المحاسبية وكذلك المراجعة التقنية وبالتالي تقل عوامل المخاطر الحتمية. العوامل المؤثرة على الخطر الحتمي: يتأثر الخطر الحتمي بالعوامل التالية (راضي، 2011م، 366):

موسمية النشاط، حجم المنشأة وحجم نشاطها. طبيعة عمليات المنشأة وحجم العناصر، طبيعة الاخطاء المحتملة.

الصناعة التي ينتمي اليها العميل، المركز المالي للمنشأة والضغوط التشغيلية التي يتعرض لها والضغوط التنظيمية.

معدل دوران الإدارة ومجلس الادارة. تاريخ تعديل الاخطاء لحساب معين، استخدام التقديرات.

معدل تغيير الاجراءات والأنظمة، مدى صعوبة تحديد المبالغ في السجلات المحاسبية، قابلية حدوث الغش والسرقه.

يستطيع الباحث إضافة العوامل التالية التي تتسبب في الخطر الحتمي هي: تغيير القوائم المالية في ظل ظروف التضخم. تغير اسعار العملات، والقرارات السياسية والاقتصادية الفجائية.

ب. مخاطر الرقابة: عرفت بانها المخاطر التي لايمكن بها منع أو اكتشاف أو تصحيح، تشير الى قصور نظام الرقابة الداخلية في منع أو اكتشاف تحريفات جوهرية من خلال نظم الرقابة الداخلية(حمودي، احمد، 2013، 297). المخاطر المرتبطة باحتمال حدوث خطأ في إثبات حدث مالي يمكن أن يكون جوهريا، إما فردياً أو عند تجميعه مع أخطاء أخرى ولم يتم منعه أو اكتشافه وتصحيحه في الوقت المناسب من قبل الرقابة الداخلية(الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2007م، 221).

يستنتج الباحث من تعاريف خطر الرقابة مايلي:  
لايسهم نظام الرقابة الداخلية في الحد منها، ومؤشر لقصور وضعف نظام الرقابة الداخلية.

يرتبط بالمنشأة محل المراجعة ويتم اكتشافها. لايمكن التعرف على حدوثها الا في

وقت متأخر.

يستطيع الباحث تعريف مخاطر الرقابة بانها الاخطار التي تحدث للحسابات بسبب ضعف نظام الرقابة الداخلية ولايمكنه السيطرة عليها، وتقل وتندم في حال قوة نظام الرقابة الداخلية وغالبا ما تسبب فيها إدارة المنشأة.

ج. مخاطر الاكتشاف: عرفت بانها احتمال اكتشاف الاخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية التي لم يتم منع حدوثها او اكتشافها من خلال نظم الرقابة الداخلية (مصطفى، 1998م، 339). تعني عدم القدرة على اكتشاف الاخطاء المادية الموجودة في أرصدة الحسابات أو مجموعة من المعاملات بصورة فردية أو جماعية وذلك من خلال اجراءات المراجعة التي يقوم بها المراجع (ابوميالة، زبانية، 2013، 284). المخاطر الناجمة عن فشل اكتشاف الاخطاء الجوهرية من قبل المراجع نتيجة لعدم تنفيذ اجراءات الرقابة بالمواصفات الرقابية المطلوبة والتي تنجم عنها حالة عدم التاكيد للمراجع عند الادلاء برأيه في القوائم المالية (الزيادي، 2012، 74).

حالات وقوع مخاطر الاكتشاف: تتمثل حالات وقوع مخاطر الاكتشاف في:

مخاطر الاكتشاف تتعلق بفاعلية اجراءات المراجعة لها، ولايمكن تقليل مخاطر الاكتشاف الى الصفر لان المراجع لايفحص جميع فئات المعاملات أو أرصدة الحساب أو الافصاحات وكذلك لأسباب أخرى (الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، 2010، 90).

ينتج من ان اجراءات المراجعة قد تؤدي بالمراجع الى عدم وجود خطأ في احد الارصدة وحالة عدم التأكد لعملية المراجعة بسبب استخدام المراجع لاسلوب العينة (البيب، شحاته، 155)، تنتج حالة خطر الاكتشاف وعدم التأكد لاسباب استخدام المراجع لاجراءات غير ملائمة. عدم تطبيق الاجراءات بطريقة سليمة. التفسير الخاطئ لنتائج المراجعة (الشاوش، 2015، 136).

يستنتج الباحث من تعاريف مخاطر الاكتشاف بانها:

تحدث بسبب عدم قدرة وفعالية وكفاءة عملية المراجعة.

ترتبط بالمخاطر الحتمية ومخاطر الرقابة.

ترتبط بطبيعة الفحص للعينات تتسبب فيه اجراءات المراجعة.

يستطيع الباحث تعريف مخاطر الاكتشاف بانها قصور المراجع الخارجي في اكتشاف الاخطاء التي تعترض عملية المراجعة وتؤثر جوهريا في الحسابات لكن من الصعب تفاديها والتعرف عليها مبكراً.

أنواع مخاطر الاكتشاف: تتمثل انواع مخاطر الاكتشاف في:

خطر المراجعة التحليلي: فشل اجراءات المراجعة في اكتشاف الاخطاء من قبل نظام الرقابة الداخلية المطبق (كرسوع،138،2008).

خطر المراجعة التفصيلي: الناتج عن القبول الخاطئ لنتائج الاختبارات التفصيلية رغم وجود اخطاء جوهرية تفي بعدم قبول نتائج الاختبارات التفصيلية ولم يتم تحديده رغم كل ما أجري من اختبارات ووجود نظام الرقابة الداخلية (فويدر،41،2007).  
بالاضافة لأنواع أخرى تتمثل في (Eilifesn،2006،63):

مخاطر العينات: الناتجة عن احتمال خروج المراجع بنتيجة من العينة تختلف عن النتائج الممكن الخروج بها فيما لو تم مراجعة المجتمع كاملا.  
المخاطر غير المتعلقة بالعينات: الناتجة عن احتمال الخروج بنتيجة غير سليمة، لكن ذلك ليس مرتبطا بعملية المعاينة، وإنما مرتبط بقدرات وكفاءة المراجع في اختبار المفردات وتقييم نتائجها، وخروج المراجع برأي غير سليم.

د. الخطر الممكن قبوله: عرف بمدى استعداد المراجع لقبول احتمال وجود اخطاء جوهرية في القوائم المالية للعميل بعد انتهاء عملية المراجعة والوصول الى رأي متحفظ (الخطيب،13،2012). يعد خطر المراجعة الذي يمكن قبوله مقياساً لمدى قبول المراجع أي تحريف جوهرى في ضوء الأهمية النسبية للقوائم المالية بعد انتهاء عملية المراجعة واصدار التقرير (الديسطيني،2002،م335).

يستنتج الباحث من تعاريف الخطر الممكن قبوله بانه:

يعتمد عليه باصدار نوع معين من تقارير المراجعة.

يرتبط بكل حالة مراجعة على حدة. يعتمد على درجة قبول الخطر لدى المراجع. يستطيع الباحث تعريف الخطر الممكن قبوله بانها المخاطر التي يعتبر المراجع انها مقبولة في ظل التأكد التام أو عدمه، والذي لايمكن وضع حدود دنيا وقصى له لاعتماده على التقدير الشخصي للمراجع ونظرته لكل حالة.

العوامل المؤثرة في مخاطر المراجعة المقبولة:

يقوم المراجع بتحديد مخاطر المراجعة المقبولة حسب حكمه المهني، تتأثر قيمتها بالزيادة او النقصان بعوامل (الخطيب،15،16،2012):

درجة اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية: عندما يتوقع المراجع إعطاء المستخدمين الخارجيين اهتماما كبيرا للقوائم المالية للعميل فإنه من الملائم أن تكون مخاطر المراجعة المقبولة منخفضة.

احتمالية مواجهة العميل لصعوبات مالية بعد إصدار القوائم المالية: حيث إن

هناك ميلاً طبيعياً من قبل الذين يتعرضون إلى الإفلاس أو من قبل ممن تنعكس عليهم آثاره بأن يقوموا بمقاضاة المراجع.

تقييم نزاهة واستقامة الإدارة: إذا كانت نزاهة العميل مشكوكاً فيها، فالمراجع يقوم بتقييمها بشكل منخفض والعكس.

يستنتج الباحث ان انخفاض او ارتفاع نسبة الخطر الممكن قبوله لها ظروف محددة وخاصة بكل حالة. وتقييم الخطر بصفر يعني حالة تأكد تام واصدار تقرير نظيف اما في حالة وجود درجة من الخطر فان ذلك يؤكد الشك حول القوائم المالية يجب التقرير عنه، الا ان المراجع لديه حدود معينة للخطر المقبول في المراجعة تمثلها نسبة 5% متفق عليها.

واجبات المراجع الخارجي تجاه المخاطر: تتمثل واجبات المراجع الخارجي تجاه مخاطر المراجعة في:

المخاطر الحتمية: تتمثل واجبات المراجع الخارجي في تحديد مستوى تقدير تلك المخاطر في القوائم المالية. التأكد من مستوى مادية الحسابات والمعاملات عند اعداده لبرنامج المراجعة. استخدام الحكم المهني له لتقييم العوامل المتعلقة بمستوى التقييم سواء كانت قوائم مالية أو عمليات أو أرصدة (العلي، الليلة، 2007م، 178، 177).

مخاطر الرقابة: تتعلق بوجود انحرافات أو بيانات مضللة، وتكون ذات اثر مادي بشكل متفرد أو جماعي. ويقوم المراجع بتقييمها باجراء تقدير أولي بتقييم انظمة الرقابة الداخلية في المنشأة أو تصحيح الانحرافات المالية فيها (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 36، 2001).

مخاطر الاكتشاف: تنتج عن عدم اكتشاف الاخطاء الجوهرية في البيانات على الرغم من قيام المراجع باجراء المراجعة تفصيلاً عليها وترتبط بالاجراءات التفصيلية التي يؤديها المراجع لمخاطر الرقابة والمخاطر الحتمية (المرجع السابق، 36).

المخاطر الممكن قبولها: تتعلق مخاطر الاكتشاف بطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجع التي يحددها لتقليل المخاطر إلى مستوى منخفض مقبول، يكون المستوى المقبول من مخاطر الاكتشاف على علاقة عكسية مع تقييم مخاطر الأخطاء الحتمية عند مستوى الإثبات، وكلما زادت مخاطر الأخطاء الحتمية تنخفض مخاطر الاكتشاف (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 222).

يتضح للباحث التداخل الكبير بين انواع مخاطر المراجعة المختلفة، وان على المراجع ان يبذل العناية المهنية ويكون فاحصاً في نظره للأحداث ويضع تقديراً كبيراً

لمخاطر المراجعة لضمان سلامة الأداء وسمعة مهنة المراجعة. تقييم مخاطر المراجعة: يمكن معرفة دور المراجع في تحسين تقييم خطر المراجعة من خلال الآتي (المقطري، 2011، 418):

تقييم الخطر الحتمي: يقوم المراجع بتصميم اجراءات التحقق التي تساعده في التوصل الى حكم سليم عنه.

تقييم مخاطر الرقابة: يقوم المراجع بدراسة النظام المصمم ومدى كفاءته وتحديد نقاط ضعفه واختبارات الالتزام، للتأكد من مدى الالتزام العملي لنظم الرقابة الداخلية الموضوعية التي يتم الحكم على مدى الاعتماد عليها.

تقييم خطر الاكتشاف: يمكن للمراجع التحكم في خطر الاكتشاف اذ يستطيع بناء على تقييمه لخطر الرقابة والخطر الحتمي ان يخفض خطر الاكتشاف الى أقل مستوى ممكن بقيامه بالفحص التحليلي واختبارات العينة.

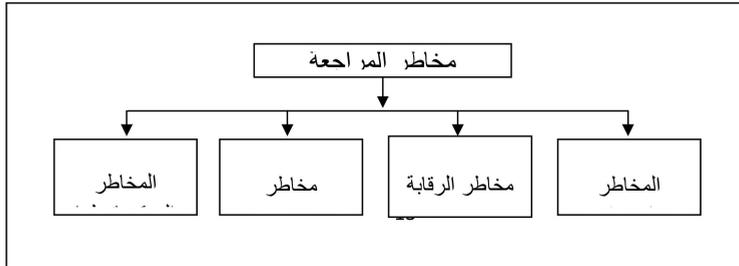
يرى الباحث ان تقييم خطر المراجعة يعتبر من أهم التطورات الحديثة في مجال المراجعة الخارجية ومن الادوار المهمة للمراجع الخارجي من أجل تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة بكفاءة عالية. وتقييم الخطر الممكن قبوله يعتمد على نتيجة تقييم المخاطر الثلاثة الأخرى بالاضافة الى عوامل أخرى ترتبط بالمنشأة موضوع المراجعة ومكتب المراجعة والعميل.

ويوضح الشكل رقم (1) أنواع مخاطر المراجعة:

شكل رقم (1) أنواع مخاطر المراجعة

المصدر: اعداد الباحث من واقع الدراسة النظرية، 2017م.

شكل رقم (1) أنواع مخاطر المراجعة



يتضح للباحث ان هنالك انواعاً مختلفة لمخاطر المراجعة تعتمد على تصنيف الخطر وفقاً لنوعية الخطر نفسه واسباب ومقومات حدوثه، وتتمثل في مخاطر حتمية، رقابة، اكتشاف، ثم مخاطر ممكن قبولها.

## المحور الثاني: مفهوم وأنواع تقرير المراجع الخارجي وجودته مفهوم تقرير المراجع الخارجي

عرف تقرير المراجع الخارجي بأنه الوسيلة التي يعبر بها المراجع عن رأيه في القوائم المالية أو عند اللزوم يمتنع عن ابداء الرأي في القوائم المالية (مناعي، 57، 2009). عرف بأنه وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني يكون اهلاً لابداء رأي محايد يقدمها الى الجهة التي يقوم بمراجعة حساباتها يشير فيها الى معايير المراجعة كما تتضمن هذه الوثيقة رأيه الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية ككل، ومدى تمثيلها للمركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة وذلك وفقاً للمعايير المحلية أو المعايير الدولية (الزبيدية، الذبيات، 2012، م465).

يستطيع الباحث تعريف تقرير المراجع الخارجي بأنه خلاصة ما يقوم به المراجع الخارجي من فحص واختبار وتحقيق وتفحص للأحداث المالية بالمنشأة لفترة زمنية معينة، والذي يقدمه لمستخدمي البيانات وأصحاب المصلحة فيها. أهداف تقرير المراجع الخارجي: تهدف عملية المراجعة تحقيق الآتي (مشتهي، 418، 2013):

1. اعداد تقرير مهني محايد عن القوائم المالية بناء على مايقوم به مراجع الحسابات من فحوص واختبارات.

2. ابداء رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية للمنشأة على ان يكون بشكل سنوي.

أنواع تقارير المراجع الخارجي: تتخذ تقارير المراجع الخارجي أنواعاً مختلفة كالاتي (حسن، 159، 157، 2002):

1. من حيث حجمها: التقرير الموجز والمطول، التقرير الموجز والاختصار على مايتطلبه التشريع الساري من بيانات وإيضاحات ولكن منذ ان اتجهت المحاسبة الى خدمة الإدارة ثم تطورها لتقوم بتقييم الإدارة من خلال تقرير المراجع الأمر لم يتوقف عند التقرير الموجز بل يتوسع المراجع فيه ليشرح الجوانب المختلفة عما توصل اليه

من المراجعة.

يرى الباحث انه رغم الاختلاف في احجام التقرير الا ان التقرير الموجز قابل للتوسع لتقرير مطول حسب ماتطلبه احتياجات طالبي خدمة المراجعة، كما تقل الحاجة للتقرير الموجز اذا قلت منفعتة.

2. من حيث نتائجها: التفرقة بين مايتخذه المراجع في مجال الرأي هنالك اربعة مواقف طبقاً لقواعد المراجعة(الالوسي،96،2003):

أ- التقرير النظيف: يتحقق في حالة تضمين كل من المركز المالي والدخل والأرباح المحتجزة والتدفقات النقدية بالقوائم المالية، اثبات المعايير العامة للمراجعة، جمع الأدلة الكافية والالتزام بمعايير العمل الميداني، واعداد القوائم المالية وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، عدم ورود حالات تستدعي اضافة فقرات تفسيرية أو تعديل بلغة التقرير النظيف(ابوسرعة،37،2010). وفي التقرير النظيف يصدر المراجع رأيه بدون تحفظ على القوائم المالية التي قام بمراجعتها اذا توفرت الشروط التالية(مازون،2011م،41،42): القوائم المالية أعدت وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً. عدم وجود أخطاء جوهرية.صدق وعدالة القوائم المالية ودقة تعبيرها عن نتائج أعمال المنشأة ومركزه المالي. حصول المراجع على أدلة الاثبات الكافية التي تبرر على صدق تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي.

يرى الباحث ان التقرير النظيف احياناً يكون سببه فقدان المراجع الخارجي لاستقلالته نتيجة ضغوط عديدة، كما انه يصعب تحديد معايير تمكن المستخدم للتقرير من معرفة خلوه من الضغوط التي تحولته الى تقرير نظيف.

ب- التقرير المتحفظ المقيد: يصدر بسبب وجود بعض الاعتراضات، تقسم التحفظات التي يصدرها المراجع الى وجود قيود تؤدي الى تحديد نطاق عمل المراجع. عدم تطبيق المبادئ والطرق المحاسبية. عدم التيقن من أمور تكون طارئة أو تقع لاحقاً للإنتهاء من القوائم المالية، مايشير الى مخالفة المنشأة لقانون الشركات أو للنظام الداخلي لها.قيام المراجع ببناء رأي جزئي على مراجع آخر لوجود فروع للوحدات ذات استقلال مالي وتتم مراجعة أعمالها من قبل مراجع آخر(عطية،80،2003).

ج- التقرير السلبي: يتم استخدامه عندما يعتقد المراجع ان القوائم المالية كوحدة تتسم بالتحريف على نحو يتسم بالأهمية النسبية ولاتعبر بعدالة عن المركز المالي أو نتائج العمليات والتدفقات النقدية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها(ارينز،لويك،74،2002).

د- التقرير الخالي من الرأي: عندما يعجز المراجع عن ابداء رأيه الفني في مدى تعبير حساب الارباح والخسائر عن نتائج الاعمال ومدى تعبير الميزانية عن المركز المالي بسبب عدم استقلاله او بسبب قيود على المراجعة فانه يمتنع عن اثبات رأيه سلبي او ايجابا(عبدالله،103،2011).

يرى الباحث ان هنالك تصنيفات مختلفة لتقرير المراجع الخارجي، ويعتبر التصنيف على اساس النتائج اشهرها وأكثرها استخداماً لسهولة، ويغلب على التقارير المقدمة حالة التقرير النظيف والمتحفظ ويندر حالة التقرير السلبي والامتناع.

## مفهوم جودة تقرير المراجع الخارجي

جودة تقرير المراجع الخارجي تعبر عن قدرة المراجع في الحصول على ادلة اثبات ذات جودة عالية مدعمه لرايه المهني المحايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية(رضا،746،2012). عرفت بانها ماتعبر به جودة المعلومات المحاسبية عن جودة التقرير، ماتتمتع به المعلومات من مصداقية وماتحققه من منفعة للمستخدمين وان تخلو من التحريف والتضليل وان تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية ومن خلال استراتيجيات وآليات لاعداد التقرير ومايتسم به التقرير من شفافية وافصاح جيد عن المعلومات التي تعكس حقيقة المركز المالي والارباح المحققة للمؤسسة بما يتفق مع اهداف واحتياجات المستثمرين الحاليين والمرتقبين وغيرهم لترشيد قراراتهم الاستثمارية(توفيق،64،2013).

يرى الباحث ان من متطلبات تحقيق جودة تقرير المراجع الخارجي، الافصاح المتكامل والاستقلالية المهنية والذهنية والتزام المعايير الاخلاقية للمراجع الخارجي، الالتزام بمعايير المراجعة، تقدير مخاطر المراجعة، اكمال مكونات التقرير.

أهمية جودة تقرير المراجع الخارجي: تتمثل أهمية جودة تقرير المراجع الخارجي

في:

1. يتم تقييم عمل المراجع حول البيانات التي تمت مراجعتها من خلال انضباطه بعناصر الجودة الفنية والوظيفية للمراجعة، والتي تستوفي المراجعة توقعات العميل تجاه اكتشاف الاخطاء والمخالفات المرتبطة بالقوائم المالية للمؤسسة والتقرير عنها. تعرف الجودة الوظيفية الدرجة التي يمكن معها الوفاء بتنفيذ المراجعة وتوصيل نتائجها حسب توقعات المستهلك(لطي،2007م،66). المراجعة الفنية فحص القوائم المالية لقياس مدى سلامتها من التعبير عن

النتائج الحقيقية بالتحقق من مطابقة الاجراءات المحاسبية، مراعاة الناحية الشكلية التي يتطلبها القانون لاعداد القوائم المالية الختامية(الصبان،199م7،162،161).

2. جودة تقارير المراجع الخارجي تؤثر على جودة البيانات المالية التي تصدرها المنشآت محل المراجعة لاعتماد العديد من المستخدمين عليها عند اتخاذهم القرارات المختلفة، فالجودة تعبر عن قدرة المراجع في الحصول على أدلة اثبات ذات جودة عالية مدعمة لرأيه المحايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية. فجودة التقرير درجة الثقة التي يقدمها المراجع لمستخدمي القوائم المالية وهي بذلك مقياس لقدرة المراجع على تقليل تحيز البيانات المالية زيادة دقتها(رضا،746،2012).

3. فاعلية المراجعة الخارجية تتمثل في تحقيق اهدافها، بان يشهد التقرير بعدالة تمثيل هذه البيانات لنتائج الاعمال عن فترة معينة والمركز المالي في تاريخ معين استنادا الى معايير المراجعة وقواعد السلوك المهني وأدلة المراجعة الكافية ويعبر التقرير عن مدى خلو هذه البيانات من الاخطاء وعدم أعطاء راي خطأ في البيانات المالية للإدارة(الجعافرة،2008م،26).

يستطيع الباحث اضافة أهمية جودة تقرير المراجع الخارجي التالية: وسيلة يعبر بها المراجع عن رأيه حول مدى عدالة بيانات القوائم المالية. دعم أسس حماية إحام المساهمين عن الاستثمار بزيادة ثقتهم. توفير تأكيد حول صدق وعدالة القوائم المالية. دعم القرارات الصائبة والاقبال من فشل المشروعات وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية

## مجتمع وعينة الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة يستلزم ان يشمل مجتمع الدراسة الأطراف: المراجعين بديوان المراجعة القومي، عدد من العاملين بالمجلس القومي للدراسات المحاسبية ومكاتب المراجعة وعدد من الاكاديميين. لتمثيل مجتمع الدراسة، تم اختيار عينة للدراسة حجمها 69 مبحوثا بطريقة قصدية. أن عينة الدراسة تتكون من 69 فردا، موزعة 49 فردا من مجموعة المراجعين، و20 فردا من الأكاديميين. بلغت النسبة العامة لاستجابة المبحوثين للاستبانة حوالي 83.8 % وهي نسبة مقبولة لمثل هذا النوع من الدراسات الميدانية. أما الاستبانة الصالحة للتحليل فقد بلغ عددها 54 استبانة، وهي تمثل نسبة

92.8% من الاستبانات المستلمة في مقابل 7.2% هي نسبة الاستبانات المستبعدة. تصميم الاستبانة (أداة الدراسة): قام الباحث بتصميم استبانة (ملحق رقم (1)) شملت جميع متغيرات الدراسة، تم عرضها على ذوي الاختصاص، وهيئة محكمين من الخبراء في علم الإدارة والمحاسبة، كأداة لجمع البيانات وبعد استرجاعها قام الباحث بإجراء التعديلات المقترحة قبل توزيعها، يحتوى هيكل استبانة الدراسة على قسمين رئيسيين:

القسم الأول: يحتوي على مجموعة من الأسئلة الديموغرافية. القسم الثاني: يحتوي على فرضيتين، تضم ست عشرة عبارة، أعددت على مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale).

القسم الاول: تحليل الخصائص العامة (الديموغرافية) لعينة الدراسة من خلال أداة الدراسة الميدانية (الاستبانة) توصيف سبع خصائص لعينة الدراسة مما يعطي مؤشراً عن قدراتهم العلمية والعملية بالمحاور الرئيسية للدراسة. أظهرت النتائج تميز عينة الدراسة بمجموعة من الخصائص ابرزها: الأفراد من الجنسين (الذكور والاناث). الأفراد من مختلف الفئات العمرية.

الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه). الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة، إدارة اعمال، دراسات مالية ومصرفية، اقتصاد، نظم معلومات، تكاليف ومحاسبة ادارية). الأفراد من مختلف المؤهلات المهنية (زمالة سودانية، زمالة عربية، زمالة بريطانية، زمالة أمريكية، قليل ليس له).

الأفراد من مختلف المسميات الوظيفية (عضو مجلس إدارة، مدير تنفيذي، مدير مالي، مراجع داخلي، مراجع خارجي، مساعد مراجع خارجي، محاسب، أكاديمي). الافراد من مختلف الخبرات (5سنوات فأقل، 6-10سنة، 11-15سنة، 16-20 سنة، 21-25 سنة، 26سنة فأكثر).

القسم الثاني: عرض وتحليل واختبار بيانات الدراسة: اولاً: تحليل بيانات الفرضية الاولى: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقدير مخاطر المراجعة ومهنة المراجعة. تقوم مكاتب المراجعة بالتعرف على طبيعة المخاطر التي تعترض مهنة المراجعة عند تنفيذها.

تقل القضايا المرفوعة ضد مكاتب المراجعة التي تهتم بقياس المخاطر. لا يوجد قصور في أساليب المراجعة في اكتشاف المخاطر وتقييمها. يتأثر مستوى المخاطر في المراجعة بجودة القوائم المالية. يتأثر مستوى المخاطر في المراجعة بنجاح الاداء في الشركة. يأخذ المراجع الخارجي في اعتباره المخاطر وتقييمها ويضع خطة سنوية لتقييمها. القيام بتقدير مستوى المخاطر ضروري لغرض تحديد حجم عينة المراجعة. تهتم مكاتب المراجعة بنتائج قياس المخاطر عند تنفيذ عملية المراجعة.

جدول رقم (1) الاتجاهات العامة لعبارات الفرضية الأولى

الرقم	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط المعياري	الترتيب
1	3.75	0.83	اوافق	5
2	3.66	0.85	اوافق	6
3	3.99	0.90	اوافق	4
4	3.66	0.70	اوافق	7
5	3.41	0.55	اوافق	8
6	4.11	1.12	اوافق	1
7	4.01	0.98	اوافق	3
8	4.05	0.93	اوافق	2
الكلي	3.83	0.85	اوافق	

المصدر: اعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2017م.

بينت النتائج الإحصائية في جدول رقم (1) ان متوسطات كل عبارات الفرضية الأولى (8 عبارة) تقع في المدى من 3.41 إلي 4.11 والذي يمثل فترة الموافقة على محتوى العبارة حسب مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في هذا التحليل. وعليه تكون آراء أفراد العينة قد إتجهت نحو الموافقة على كل عبارات الفرضية الأولى. مع ملاحظة أن المتوسط الكلي للفرضية الأولى يساوي 3.83 وبانحراف معياري يساوي 0.85 ، وعليه حسب مقياس ليكرت الخماسي يكون أفراد العينة قد أبدوا موافقتهم على محتوى الفرضية الأولى. أشارت النتائج في جدول رقم (1) أن العبارة رقم (6) حصلت على الترتيب الأول من بين جملة عبارات الفرضية الأولى حسب آراء العينة، بمتوسط يساوي

4.11 وإنحراف معياري يساوي 1.12 وحسب مقياس ليكرت الخماسي تكون آراء المبحوثين قد اتجهت نحو الموافقة على هذه العبارة. بينما حلت العبارة رقم (5) في الترتيب الثامن والأخير من بين عبارات الفرضية الأولى، بمتوسط يساوي 3.41 وانحراف معياري يساوي 0.55 لتكون الموافقة هي الاتجاه العام لآراء أفراد العينة نحو هذه العبارة. مع ملاحظة اشتراك العبارتين رقم (2) ورقم (4) في الترتيب الثامن بمتوسط يساوي 3.66 وبانحرافات معيارية 0.85 و 0.70، على التوالي.

ثانياً: تحليل بيانات الفرضية الثانية: تقدير مخاطر مهنة المراجعة تؤثر في جودة تقرير المراجع الخارجي.

تدرك المنشآت أهمية قياس المخاطر على تقرير المراجعة. من طرق تحقيق جودة تقرير المراجعة قياس مخاطرها وتقييمها. قيام المراجع الخارجي بقياس المخاطر لاجل دعم جودة تقريره. ضعف جودة تقرير المراجعة ناتج عن غياب قياس مخاطر مهنة المراجعة. صعوبة توفير تقرير مراجعة جيد ناتج عن استمرار تهديدات مخاطر المراجعة. تزداد أهمية تقرير المراجعة كلما كان هنالك قياس لمخاطر عملية المراجعة. القيام بتقدير مستوى المخاطر ضروري لدعم جودة عملية المراجعة. تفشل القرارات بسبب اعتمادها تقرير المراجعة لم تأخذ بقياس المخاطر.

جدول رقم (2) الاتجاهات العامة لعبارات الفرضية الثانية

رقم العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	الترتيب
1	4.30	1.26	إيجابي	1
2	4.02	0.92	إيجابي	5
3	3.86	0.93	إيجابي	7
4	3.99	1.19	إيجابي	6
5	4.06	0.98	إيجابي	4
6	4.29	1.09	إيجابي	2

8	ق فاوا	0.93	3.86	7
3	ق فاوا	1.06	4.13	8
	ق فاوا	1.00	4.06	الكلي

المصدر: اعداد الباحث ، من الدراسة الميدانية، 2017م.

بينت النتائج الإحصائية في جدول رقم (2) ان متوسطات العبارتين رقم (1) و رقم (6) تقع في المدى من 4.20 إلي 5.00 ويمثل فترة الموافقة بشدة على محتوى العبارات حسب مقياس ليكرت المستخدم. أما متوسطات بقية العبارات في الفرضية الثانية (8 عبارات) فتقع في المدى من 3.80 إلي 4.40 والذي يمثل فترة الموافقة على محتوى العبارة حسب المقياس المستخدم. وعليه تكون آراء أفراد العينة قد إتجهت نحو الموافقة على أغلبية عبارات الفرضية الثانية. مع ملاحظة أن المتوسط الكلي للفرضية الثانية يساوي 4.06 وبتنحرف معياري يساوي 1.00، حسب مقياس ليكرت الخماسي يكون أفراد العينة قد أبدوا موافقتهم على محتوى الفرضية الثانية. أشارت النتائج في جدول رقم (4) إلي أن العبارة رقم (1) قد حصلت على الترتيب الأول من بين جملة العبارات حسب آراء أفراد العينة بمتوسط يساوي 4.30 وبتنحرف معياري يساوي 1.26، وحسب مقياس ليكرت تكون آراء المبحوثين قد اتجهت نحو الموافقة بشدة علي هذه العبارة. بينما اشتركت العبارتان رقم (3) ورقم (7) في الترتيب السابع والأخير من بين عبارات الفرضية الثانية، بمتوسط يساوي 3.86 وبتنحرف معياري يساوي 0.93 لتكون الموافقة الاتجاه العام لآراء العينة نحو العبارتين.

## الختام وتشمّل:

### أولاً: النتائج

تدرك المنشآت ومكاتب المراجعة أهمية قياس مخاطر المراجعة على تقرير المراجعة.

- ليس هنالك قصور في اساليب اكتشاف مخاطر المراجعة وتقييمها.
- تعد مخاطر المراجعة من معوقات تحقيق الجودة في تقرير المراجعة.
- كشف وتقليل مخاطر المراجعة من وسائل زيادة جودة تقرير المراجع الخارجي.
- يأخذ المراجع الخارجي في اعتباره المخاطر ويضع خطة سنوية لتقييمها.
- القيام بتقدير مستوى المخاطر ضروري لغرض تحديد حجم عينة المراجعة.

تهتم مكاتب المراجعة بنتائج قياس المخاطر عند تنفيذ عملية المراجعة. قياس مخاطر عملية المراجعة تدعم أهمية تقرير المراجع الخارجي. الاعتماد على تقرير مراجع خارجي لم يأخذ بقياس المخاطر يتسبب في فشل العديد من القرارات.

## ثانياً: التوصيات

بعد عرض نتائج الدراسة يوصي الباحث بالآتي:  
دعم كفاية مكونات تقارير المراجعة المقدمة.  
الالتزام بمعايير تقرير المراجعة، ووضع معايير خاصة بجودة تقرير المراجعة.  
ضرورة التزام المراجع الخارجي بقياس وتقدير مخاطر المراجعة وتقييمها باستمرار، مع ضرورة إلمام المراجع بمخاطر المراجعة وإمكانية تفاديها ومعالجتها.  
استحداث أساليب أكثر تطوراً تسهم في التقدير السليم لمخاطر المراجعة وقياسها.  
زيادة التدريب والتأهيل واستمراريته لدعم جودة تقرير المراجع الخارجي.

ملحق رقم(1) قائمة الاستبانة:

## القسم الاول: البيانات الشخصية:

يرجى التكرم بوضع علامة (√) في مربع الأجابة التي تراها مناسبة امام كل عبارة:

1. النوع: ذكر      اثنى  
2. العمر: 30 سنة فأقل      من-31 39 سنة      من -40 49 سنة      من-50  
59 سنة

60 سنة فأكثر

3. المؤهل العلمي: بكالوريوس      دبلوم عالي      ماجستير      دكتوراه  
4. التخصص العلمي: محاسبة      علوم مالية ومصرفية      اقتصاد      إدارة أعمال

نظم المعلومات      تكاليف ومحاسبة ادارية

5. المؤهل المهني: زمالة المحاسبين القانونيين السودانية      زمالة المحاسبين  
القانونيين العربية      زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية  
القانونيين الامريكية      لا يوجد

6. المركز الوظيفي: إدارة عليا      عضو مجلس إدارة      مدير تنفيذي  
مراجع خارجي

- مساعد مراجع خارجي      مراجع داخلي      مدير مالي      محاسب  
أكاديمي

7. سنوات الخبرة: 5 سنوات فأقل      6 - 10 سنة      11- 15 سنة      16-  
20 سنة

21- 25 سنة      26 سنة فأكثر

القسم الثاني: عبارات الاستبانة:

- يرجى التكرم بوضع علامة ( ) في مربع الأجابة التي تراها مناسبة امام كل عبارة:  
الفرضية الاولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقدير مخاطر المراجعة ومهنة  
المراجعة.

رقم	العبارات	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	تقوم مكاتب المراجعة بالتعرف على طبيعة المخاطر التي تعترض مهنة المراجعة عند تنفيذها.					
2	تقل القضايا المرفوعة ضد مكاتب المراجعة التي تهتم بقياس المخاطر.					
3	لا يوجد قصور في أساليب المراجعة في إكتشاف المخاطر وتقييمها.					
4	يتأثر مستوى المخاطر في المراجعة بجودة الفوائم المالية.					
5	يتأثر مستوى المخاطر في المراجعة بنجاح الاداء في الشركة.					
6	يأخذ المراجع الخارجي في إعتباره المخاطر وتقييمها ويضع خطة سنوية لتقييمها.					
7	القيام بتقدير مستوى المخاطر ضروري لغرض تحديد حجم عينة المراجعة.					
8	تهتم مكاتب المراجعة بنتائج قياس المخاطر عند تنفيذ عملية المراجعة.					

الفرضية الثانية: تقدير مخاطر المراجعة تؤثر في جودة تقرير المراجع الخارجي.

رقم	العبارات	وافق بشدة	وافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1	تدرك المنشآت أهمية قياس المخاطر على تقرير المراجعة.					
2	من طرق تحقيق جودة تقرير المراجعة قياس مخاطرها وتقييمها.					
3	يقوم المراجع الخارجي بقياس المخاطر لاجل دعم جودة تقريره.					
4	ضعف جودة تقرير المراجعة ناتج عن غياب قياس مخاطر مهنة المراجعة.					
5	صعوبة توفير تقرير مراجعة جيد ناتج عن إستمرار تهديدات مخاطر المراجعة.					
6	تزداد أهمية تقرير المراجعة كلما كان هنالك قياس لمخاطر عملية المراجعة.					
7	القيام بتقدير مستوى المخاطر ضروري لدعم جودة عملية المراجعة.					
8	تفشل القرارات بسبب إتمادها تقرير مراجع خارجي لم يأخذ بقياس المخاطر.					

## المصادر والمراجع اولا: القرآن الكريم. ثانيا: المراجع:

- (1) محمد حسني عبدالجليل، دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية- دراسة تحليلية، (مصر: جامعة حلوان، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الاول، 2002م)، ص ص 1-57.
- (2) محمد حسن برمائي، مراجعة التدفقات النقدية في الوحدات الاقتصادية كمدخل لزيادة كفاءة وفعالية تقرير المراجع لخدمة أهداف سوق المال المصري دراسة نظرية تطبيقية، (مصر: جامعة بنها، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2006م).
- (3) خديجة مختار موسى البتانوني، أثر مخاطر المراجعة والاهمية النسبية على أداء المراجعة في السودان، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م).
- (4) نسيم ابراهيم زقوت، استخدام اشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي- دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة ففي قطاع غزة، (غزة: الجامعة الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2016م).
- (5) احمد نور وآخرون، دراسات متقدمة في المراجعة، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007م)، ص 64.
- (6) أكرم محمد الوشلي، تقييم مخاطر غش الادارة كمدخل لاداء اعمال المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية، (مصر: جامعة اسيوط، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2008م)، ص 97.
- (7) IFAC, International Frame Work of Assurance Engagements, Hand book of Intrnational Auditing, Assurance and Ethices Pronouncements, .New York, 2007, p48
- (8) عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، المراجعة الخارجية- موضوعات متخصصة، (الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2001م)، ص ص 54، 55.
- (9) ايهاب نظمي ابراهيم، التدقيق القائم على مخاطر الاعمال - حادثة وتطور، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2009م)، ص 57.

- (10) علاء الدين صالح عودة، اثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الاعمال على جودة التدقيق، (عمان: جامعة الشرق الاوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م)، ص 24.
- (11) Mindak, Mary and Heltzer, Wendy, Resonsiblity and Audit Risk Corporate Envirmental, Managerial Auditing Journal, Vol 26, No 8, 2011, p700
- (12) حمزة بوسنة، دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الارباح - دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية، (الجزائر: جامعة فرحات عباس، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م)، ص 40.
- (13) طارق عبد العظيم احمد، محاسبة البنوك والبورصات- الاصول العلمية والعملية للمراجعة مع الاشارة الى بيئة المراجعة في بورصة الاوراق المالية، (مصر: جامعة بنها، مكتبة جامعة بنها، 2012م)، ص 72.
- (14) عصام الدين السائح خرواط، إدارة المراجعة على اساس الخطر\_ نموذج مقترح، (ليبيا: جامعة مصراته، مجلة الساتل، العدد السابع، السنة الثانية، 2009م)، ص 147، 148.
- (15) طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة- شرح معايير المراجعة الدولية والامريكية والعربية، ج2، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007م)، ص 249.
- (16) شادن هاني عرار، مدى التزام المدقق الخارجي في الاردن باجراءات واختبارات تقييم مخاطر الاخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، (عمان: جامعة الشرق الاوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م)، ص 53.
- (17) اكرم محمد الوشلي، مرجع سابق، ص 99.
- (18) منصور احمد البديوي، شحاته السيد شحاته، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2003م)، ص 91 - 96.
- (19) الاخضر لقيطي، مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر، (الجزائر: جامعة الحاج لخضر، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م)، ص 46.
- (20) Houston, R.W, et al, The Audit Risk Model ,Business Risk and Audit-Planning Descision, Accounting Reviw, Vol 74, No3, 1999, pp 115 -124
- (21) Low, Philip, Auditors Perceptions of Reasonale Assurancein Audit Work and the Effectiveness of the Audit Risk Model Asian Review of

- .Accounting, Vol 16, No2, 2008, p163
- Mssier, Messier, Jr. William F, Auditing& Assurance Services: (22)  
Asystematic Approach, Second Edition, Mc Graw- Hill Companines  
.2010,p87
- خالد عبد العزيز حافظ، مسئولية المراجع الخارجي في الحد من مخاطر (23)  
المراجعة بالتطبيق على ديوان المراجعة القومي، (الخرطوم: جامعة النيلين،  
مجلة الدراسات العليا، مجلد الرابع، العدد الخامس عشر، 2016م)، ص6.
- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، حسابات البنوك التجارية (24)  
والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة  
والتأكيد المهني، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2008م)، ص185.
- محمد الضيوف، عوض لبيب، أصول المراجعة، (الاسكندرية: المكتب الجامعي (25)  
الحديث، 1998م)، ص149.
- Arens Alvin, A.et al, Auditing and Assurance Services an Integrated (26)  
.Approach, 14 th ed, New Jersey Prentice Hall ,2012, p261
- Louwens, Timothy.J, Auditing and Assurance Services, First edition, Mc (27)  
.Grow-Hill NY, 2005,p69
- عوض بن سلامة الرحيلي، عبد الغني عبد الحميد القريقر، دور المراجع (28)  
الخارجي في تقييم العوامل المرتبطة بالخطر الحتمي لاغراض تخطيط عملية  
المراجعة، (الرياض: معهد الادارة العامة، مجلة الادارة العامة، المجلد 24، العدد  
الاول، 2004م)، ص387.
- Boynton, Wiliam, C, et al, Modren Auditng, 7th ed, Hermitage .29 (29)  
Publihing Services, USA, 2001, p296
- محمد سامي راضي، موسوعة المراجعة المتقدمة، (الاسكندرية: دار التعليم (30)  
الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2011م)، ص366.
- اسامة هادي حمودي، صهباء عبد القادر احمد، تقويم نظام الرقابة الداخلية (31)  
على المشتريات باستخدام معاينة الصفات في معهد الادارة الرصافة، (بغداد:  
معهد الادارة الرصافة، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 36، العدد السابع  
والتسون، 2013م)، ص297.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين، اصدارات المعايير الدولية للممارسة اعمال (32)  
التدقيق والتأكيد وقواعد واخلاقيات المهنة معيار التدقيق الدولي رقم 240

- مسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ، (عمان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2007م)، ص 221.
- (33) صادق حامد مصطفى، إدارة خطر الاكتشاف في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات، (قطر: جامعة قطر، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، العدد التاسع، 1998م)، ص 339.
- (34) سهيلة ابو ميالة، سعيد زبانية، دور الاجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر التدقيق وفقا لمعيار التدقيق الدولي 520، (فلسطين: جامعة القدس المفتوحة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الحادي والثلاثون، 2013م)، ص 284.
- (35) نعيم تومان الزيايدي، قياس تأثير عوامل المخاطر على تقارير مراقبي الحسابات - دراسة تطبيقية، (العراق: جامعة المثني، مجلة المثني للعلوم الادارية، المجلد الثاني، العدد الرابع، 2012م)، ص 74س.
- (36) الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، اصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، معيار التدقيق رقم 315 تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهرى من خلال فهم المنشأة وبيئتها الداخلية، (عمان: منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2010م)، ص 90.
- (37) عوض لبيب الديب، شحاته السيد شحاته، مرجع سابق، ص 155.
- (38) علي الزواوي، البشير الشاوش، اثر التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في تقدير مخاطر المراجعة في البيئية الليبية، (مصراته: جامعة مصراته، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، العدد الاول، 2015م)، ص 136.
- (39) ارزاق ايوب كرسوع، مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة- دراسة تحليلية لاراء المراجعين الخارجيين قطاع غزة، (غزة: الجامعة الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م)، ص 138.
- (40) ايمن ابراهيم قويدر، نظم الرقابة الداخلية في الفكر الاسلامي، (طرابلس: اكااديمية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م)، ص 41.
- (41) Eilifesn. A, et al, Auditing and Assurance Servise, International MC.41 (41)
- .Grow, Hill Education UK, 2006, p63
- (42) رائد صالح الخطيب، مدى التزام مكاتب التدقيق في الاردن لنموذج مخاطر

- التدقيق - دراسة ميدانية، (عمان: جامعة الشرق الاوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م)، ص 13.
- (43) محمد احمد الديسطي، احمد حجاج، المراجعة-مدخل متكامل، (الرياض: دارالمريخ للنشر، 2002م)، ص 335.
- (44) رائد صالح الخطيب، مرجع سابق، ص 15، 16.
- (45) منهل مجيد العلي، تغريد سالم الليلة، استخدام الاهمية النسبية في العمل التدقيقي وفقا لمعايير التدقيق الدولية، (العراق: جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، العدد 87، المجلد التاسع والعشرون، 2007م)، ص 177، 178.
- (46) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مفاهيم التدقيق المتقدمة، (عمان: المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001م)، ص 36.
- (47) المرجع السابق، ص 36.
- (48) الاتحاد الدولي للمحاسبين، مرجع سابق، ص 222.
- (49) معاذ طاهر المقطري، أهمية التخصص المهني للمراجع في تحسين تقدير مخاطر المراجعة- دراسة ميدانية في الجمهورية اليمنية، (دمشق: جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الرابع، 2011م)، ص 418.
- (50) حكيمة مناعي، تقارير المراجعة في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، (الجزائر: جامعة الحاج لخضر، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م)، ص 57.
- (51) رامي محمد الزبدية، علي عبد القادر الذنبيات، أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الاردنية، (عمان: المجلة الاردنية في إدارة الاعمال، المجلد 8، العدد الثالث، 2012م)، ص 465.
- (52) صبري ماهر مشتهى، العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي من وجهة نظر المدققين الخارجيين- دراسة حالة قطاع غزة، (غزة: جامعة الأزهر، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 15، العدد الثاني، 2013م)، ص 418.
- (53) عبد الماجد عبدالله حسن، مبادئ المراجعة، (الخرطوم: دار جامعة ام درمان الاسلامية للطباعة، 2002م)، ص 157- 159.
- (54) حازم هاشم الالوسي، الطريق الى علم المراجعة والتدقيق، (طرابلس: دار الكتب الوطنية، 2003م)، ص 96.
- (55) عبدالسلام عبدالله ابوسرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة

- الخارجية- دراسة حالة التكامل بين شركة KPMG مجني وحازم حسن وشركاهم- محاسبون قانونيون- وإدارة المراجعة الداخلية في بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار في الجمهورية اليمنية، (الجزائر: جامعة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م)، ص 37.
- (56) محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى امكانية تطبيقها في الجزائر، (الجزائر: جامعة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م)، ص ص 41، 42.
- (57) 57. أحمد صلاح عطية، مشاكل المراجعة في أسواق المال، (مصر: الدار الجامعية، 2003م)، ص 80.
- (58) 58. الفين ارينز، جيمس لوبك، ترجمة محمد الديسطي، مراجعة احمد حجاج، المراجعة- مدخل متكامل، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2002م)، ص 74.
- (59) حسن الطيب عبدالله، دور معايير جودة المراجعة في تعزيز ثقة تقرير المراجع الخارجي لاغراض الائتمان المصرفي- دراسة تطبيقية على البنوك السودانية، (الخرطوم: جامعة افريقيا العالمية، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، العدد الاول، 2011م)، ص 103.
- (60) سامح محمد رضا، اثر جودة المراجعة في جودة الارباح وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات المساهمة المصرية، (عمان: الجامعة الاردنية، المجلة الاردنية، المجلد الثامن، العدد الرابع، 2012م)، ص 746.
- (61) سعيد توفيق احمد، علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية، (مصر: جامعة الزقازيق، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013م)، ص 64.
- (62) امين احمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2007م)، ص 66.
- (63) محمد سمير الصبان، دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 1997م)، ص ص 161، 162.
- (64) سامح محمد رضا، مرجع سابق، ص 746.
- (65) محمد مفلح الجعافرة، مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فاعلية التدقيق الخارجي للشركات المساهمة العامة الاردنية، (عمان: جامعة الشرق الاوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م)، ص 26.